

توقعات بتوسع عجز الميزانية ليصل إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2015 و2016 «الوطني»: تباطؤ نمو الاقتصاد البحريني واستمرار المخاوف بشأن الميزانية

www.kuwaiticonsultant.com
د. عبدالله فهد العبد الجادر
مستشار تنظيم وإدارة



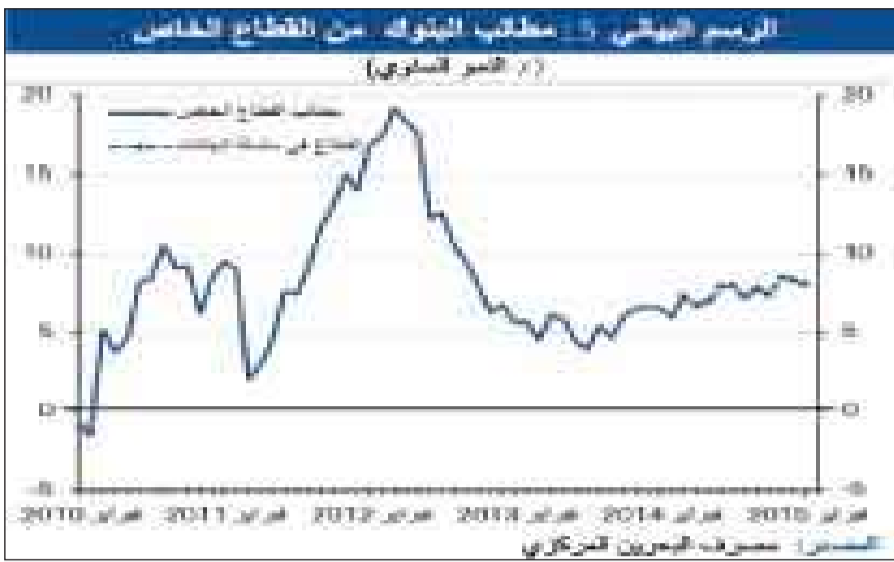
القيادات الحكومية تعطل التنمية

منذ بداية إعداد خطة التنمية حتى إقرارها في ابريل 2010 هناك هاجس بتعطلها ومواجهتها معوقات من الأجهزة الحكومية، وفعلًا عندما اجتمع وقتها الشيخ احمد الفهد مع وكلاء الجهات الحكومية اتضح من خلالها ان السبب الرئيسي لعدم البدء في تفعيل خطة التنمية هو الروتين الحكومي وطول الدورة المستندية بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى مثل عدم جاهزية القيادات الحكومية لمجاراة المشاريع المتعلقة بجهة عملهم والحاجة إلى مزيد من الندوات التوعوية والتثقيفية عن كيفية البدء في الإجراءات التنفيذية ووضع الخطط التفصيلية لتفعيلها حسب الجداول الزمنية في الخطة الرئيسية.

ومنذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا عام 2015 ونحن نسمع ونرى تصريحات قياديين في الحكومة عن أنه لاتزال هناك معوقات أمام تنفيذ خطة التنمية والمتهم الرئيسي فيها هو طول الدورة المستندية، ما يعني أننا نصرح وتكلم ونعرف السبب الرئيسي في إعاقه خطة التنمية ولكن من دون اتخاذ قرار والبدء في حل المشكلة.

هذا مصيرنا في الكويت الذي يعيق تطويرها وجعلها مركزاً مالياً وتجاريًا تنفيذياً لرغبة سمو الأمير، فمنذ سنوات البلاد تتعطل وتتأخر لوجود بعض القيادات الحكومية غير المتفاعلة مع خطة التنمية، ولوجود مشاكل ومعوقات إدارية كان من الممكن حلها منذ عام 2010 والانتهاج منها، ونحن الآن في العام 2015 مازالنا نضع ونعد خططاً للتنمية البلد ولكن من دون تفعيل أو إزالة المعوقات من طريقها، لتظل حبيسة الأدرج ويتأخر تطور البلد ورفع مستواه.

إن إجراءات العمل والدورة المستندية التي تعيق إنجاز خطة التنمية ممكن حلها إذا كان هناك قرار حكومي ودعم نيابي، وذلك عن طريق تشكيل فرق عمل من الكفاءات الوطنية من ذوي الخبرة في المجال، وهم كثر، للبدء في الدراسة وجمع المعلومات اللازمة عن إجراءات العمل الحالية والدورة المستندية والنماذج المستخدمة خاصة في الجهات الحكومية المعنية التي لديها مسؤولية تنفيذ مشاريع خطة التنمية. وتقوم فرق العمل بتحليل هذه المعلومات ووضع الحلول لها عن طريق تبسيطها واختصار الدورة المستندية وتصميم نظام لها لكي تصبح أكثر مرونة وسرعة ودقة ونقلها من ورقية إلى نظام عمل بلا ورق، وعند الانتهاء من تبسيط إجراءات العمل واختصار الدورة المستندية لن يكون هناك عذر لدى الجهات الحكومية في تنفيذ خطة التنمية، هذا إذا كان المتهم الرئيسي لتعطل التنمية هو طول الدورة المستندية، لكنني أعتقد أن هناك أسباباً أخرى يجب حلها بالتوازي مع مشروع تبسيط إجراءات العمل وهي تأهيل قياديين الحكومة وفك التشابك في الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية.



وفي المقابل، هناك توقعات بان يكون العجز المالي للبحرين بين الأكبر في المنطقة وذلك مع بلوغ سعر التعادل النقطي ما يقارب 120 دولاراً للبرميل متزامناً مع مستويات عالية من الإنفاق الحكومي. ومن غير المحتمل أن تقوم الحكومة بخفض الإنفاق على المدى القريب، إذ تشكل الرواتب والمعونات الحكومية ثلثي إجمالي الإنفاق الحكومي. ونتيجة لذلك نتوقع أن يرتفع العجز المالي وسط استمرار ارتفاع الإنفاق وتراجع الإيرادات النفطية إلى ما يقارب 15% خلال العام 2015 من 4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014.

وفي المقابل، هناك توقعات بان يكون العجز المالي للبحرين بين الأكبر في المنطقة وذلك مع بلوغ سعر التعادل النقطي ما يقارب 120 دولاراً للبرميل متزامناً مع مستويات عالية من الإنفاق الحكومي. ومن غير المحتمل أن تقوم الحكومة بخفض الإنفاق على المدى القريب، إذ تشكل الرواتب والمعونات الحكومية ثلثي إجمالي الإنفاق الحكومي. ونتيجة لذلك نتوقع أن يرتفع العجز المالي وسط استمرار ارتفاع الإنفاق وتراجع الإيرادات النفطية إلى ما يقارب 15% خلال العام 2015 من 4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014.

وتوقعات بتوسع عجز الميزانية ليصل إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2015 و2016 «الوطني»: تباطؤ نمو الاقتصاد البحريني واستمرار المخاوف بشأن الميزانية

وتوقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني البحريني خلال العام الحالي إلى ما يقارب 2% على أساس سنوي وذلك مقارنة مع 4,5% في العام 2014، وذلك نتيجة تراجع الناتج المحلي الإجمالي النقطي وتباطؤ نمو القطاع غير النفطي، وأشار التقرير إلى انه من المفترض أن يتكثف القطاع النفطي متأثراً بتراجع إنتاج النفط وأسعاره. ولا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ضعيفاً وورهن التطورات السياسية الداخلية، التي تؤثر سلباً على ثقة المستثمر، كما أنها تعوق تطور وريحية قطاع الخدمات المالية الذي يعد المساهم الأكبر للاقتصاد غير النفطي، إضافة إلى قطاعي البناء والتشييد والسياحة.

توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني البحريني خلال العام الحالي إلى ما يقارب 2% على أساس سنوي وذلك مقارنة مع 4,5% في العام 2014، وذلك نتيجة تراجع الناتج المحلي الإجمالي النقطي وتباطؤ نمو القطاع غير النفطي، وأشار التقرير إلى انه من المفترض أن يتكثف القطاع النفطي متأثراً بتراجع إنتاج النفط وأسعاره. ولا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ضعيفاً وورهن التطورات السياسية الداخلية، التي تؤثر سلباً على ثقة المستثمر، كما أنها تعوق تطور وريحية قطاع الخدمات المالية الذي يعد المساهم الأكبر للاقتصاد غير النفطي، إضافة إلى قطاعي البناء والتشييد والسياحة.

استمرار انتعاش بورصة البحرين في 2015

ويقول تقرير «الوطني» ان مؤشر العام لبورصة البحرين استمر بالارتفاع ليصل إلى مستويات عالية نسبياً خلال بداية العام 2015 تماشياً مع التحسن الثابت والبطيء لنقطة المستثمرين. كما يبدو ان المخاوف بشأن أسعار النفط والأوضاع السياسية قد بدأت بالتراجع.

التوقعات الاقتصادية	2016*	2015	2014	2013
الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي	32.7	30.4	31.8	32.7
الناتج المحلي الإجمالي النقطي	26.6	24.1	24.5	25.6
القطاع النفطي	9.0	2.8	3.9	15.3
القطاع غير النفطي	17.6	9.8	10.6	10.3
التضخم	3.0	3.0	2.7	3.2
الوظائف	12.5	13.3	12.7	13.1

لفت التقرير الى ان نمو متوسط معدل التضخم في 2015 استقر عند 2,2% نتيجة تراجع التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0,5% على أساس سنوي واستمرار ارتفاع التضخم في مكون الإسكان ليستقر عند 7,7% على أساس سنوي خلال الفترة نفسها، وستساهم بعض العوامل كتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي وتراجع التضخم في المواد الغذائية والاعتدال التدريجي في تضخم الإيجارات السكنية في دعم استقرار معدل التضخم العام خلال الفترة القادمة، ونتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم العام ما يقارب 3% خلال العام 2015، أي بارتفاع طفيف عن متوسطه السنوي للعام 2014 البالغ 2,7%.

لفت التقرير الى ان نمو متوسط معدل التضخم في 2015 استقر عند 2,2% نتيجة تراجع التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 0,5% على أساس سنوي واستمرار ارتفاع التضخم في مكون الإسكان ليستقر عند 7,7% على أساس سنوي خلال الفترة نفسها، وستساهم بعض العوامل كتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي وتراجع التضخم في المواد الغذائية والاعتدال التدريجي في تضخم الإيجارات السكنية في دعم استقرار معدل التضخم العام خلال الفترة القادمة، ونتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم العام ما يقارب 3% خلال العام 2015، أي بارتفاع طفيف عن متوسطه السنوي للعام 2014 البالغ 2,7%.

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة الديرة القابضة ش.م.ك (عامة)

يسر مجلس إدارة شركة الديرة القابضة ش.م.ك (عامة) تذكير السادة المساهمين الكرام بحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للجمعية العامة للسنة المنتهية في 2014/12/31، المزمع عقده يوم الاثنين الموافق 2015/6/8 في تمام الساعة الحادية عشر ظهراً، وذلك في مقر وزارة التجارة والصناعة (قاعة ب)، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

البند الأول:
سماع تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، والمصادقة عليه.

البند الثاني:
سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، والمصادقة عليه.

البند الثالث:
سماع تقرير الجراءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، والمصادقة عليه.

البند الرابع:
مناقشة البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، والمصادقة عليه.

البند الخامس:
تجديد الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، وتقبوض مجلس الادارة في إجراء معاملات ذات صلة خلال السنة المالية المقبلة.

البند السادس:
النظر في إقرار مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

البند السابع:
النظر في إقرار مجلس الادارة بعدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

البند الثامن:
تقبوض مجلس الادارة بشراء أو بيع بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لما نص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم (25) لسنة 2012 وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ/م/ق/ت/أ/ب/ش/6/2013).

البند التاسع:
إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الادارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

البند العاشر:
تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، وتقبوض مجلس الادارة في تحديدهم.

البند الحادي عشر:
انتخاب مجلس إدارة جديد لثلاث سنوات قادمة.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور، مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - مبنى برج أحمد - شارع الخليج العربي بجانب مستشفى الاميري - الدور الخامس - وذلك خلال مواعيد العمل الرسمية وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور.

للاستفسار يمكن الاتصال على هاتف 22464565 / 22464585
مجلس الإدارة

«التجاري» يقدم 15% خصماً مباشراً على موقع سوق.كوم

عرض ليوم واحد 15% خصم 31/5/2015

استخدم بطاقات فيزا الائتمانية أو المسبقة الدفع من التجارى واحصل على 15% خصم مباشر على كل عملية شراء من سوق.كوم بإضافة رمز الخصم CBKVISAKOM

كما يمكنك أن تكون واحداً من بين ثلاثة ملايين سعيًا بحيازة مشورتكهم كمنفعة لقيمة 100 ريال.

سوق.كوم VISA

التجاري 1480 225

أعلن البنك التجاري إطلاق عرض اليوم الواحد بتقديم خصم مباشر بقيمة 15% وذلك يوم الأحد الموافق 31/5/2015 على جميع المنتجات المعروضة على موقع سوق.كوم وذلك بالتعاون مع شركة فيزا انترناشيونال. ويأتي هذا العرض ضمن فعاليات الحملة التي تم إطلاقها في 17 مايو الجاري والتي تتضمن سحبيات أسبوعية لمدة 3 شهور موجهة خصيصاً للعملاء الذين يقومون بدفع قيمة مشترياتهم باستخدام بطاقات فيزا الائتمانية أو المسبقة الدفع المصدرة من البنك التجاري الكويتي عند الشراء على موقع سوق.كوم الإلكتروني أو عن طريق التطبيق الخاص بالهواتف الذكية لموقع سوق.كوم.

وأوضح البنك أنه خلال هذا اليوم سيتم منح خصم مباشر وفوري على جميع المنتجات المعروضة على الموقع بقيمة 15% ويحد أقصى للخصم يبلغ 20 ديناراً لكل بطاقة وذلك باستعمال رمز الخصم CBKVISAKOM. كما أوضح أن جميع العملاء الذين يقومون بالشراء في هذا اليوم يتأهلون تلقائياً لدخول

السادة / مساهمي الشركة الأهلية القابضة

بمناسبة الجمعية العمومية العادية المؤجلة للشركة الأهلية القابضة المزمع انعقادها يوم الخميس الموافق 2015/6/4 ندعوكم لاستلام بطاقات الحضور من الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها - برج أحمد - الطابق الخامس، يومياً وحتى موعد انعقاد الجمعية. هذا للعلم وحفاظاً على شركتكم الموقرة من عبث العابثين أمليين تكاتف الجميع نحو إنقاذ الشركة وتصحيح مسارها في القريب العاجل

للاستفسار: 55800055
عن مجموعة صفار المساهمين